

التاريخ في سبر أبطار

أحمد عرابي

أما آن لتاريخ أن ينصف هذا الصري الفلاح
وأن يجد له مكانه بين قواد حركتنا القومية؟

للأستاذ محمود الحفيف



قد عينوا الهدف الذي يقصدون إليه بسياستهم ؛ وكان الخديو قد
دان ببداً بحسب أنه جرى في نفسه مجرى العقيدة، وذلك أن يؤثر
جانب الإنجليز في كل شيء لأن في ذلك كما توهم منجاة من
الصعاب التي كانت تحيط بعرشه

رأى الخديو كما رأى ماليت أن حكم المجلس العسكري على
التأميرين من الجرا كسة حكم جائر لا يسهه الموافقة عليه، ورأت
الوزارة من جانبها أنها سلكت في المسألة منذ بدايتها مسلكاً
لا غمزة فيه فهي بذلك تتمسك بالحكم الذي أصدره المجلس، هذا
إلى أن رفض الحكم من شأنه أن يضيع هيبتها وينتقص نفوذها
ثم إنها فوق ذلك ترى التحيز واضحاً من جانب الخديو ذلك الذي
كان يتشدد بالأمس أعظم التشدد يوم سبق عرابي وصاحبه إلى
المحاكمة لجرد أنهم شكوا إلى أولياء الأمر حالهم ... ومن هنا
قامت أمام البلاد مشكلة من أدق المشاكل وأخطرها

وكان الذي يغضب الأمة والوزارة في الواقع أشد الغضب
وآله تدخل الإنجليز في تلك المسألة التي لا صلة لهم بها ولا شبه
صلة، وأحست الوزارة أن غرضهم هو إخراجها بحسب، ومن
هنا اتخذت المشكلة مظهرًا دقيقاً غاية الدقة خطيراً كل الخطر،
فلقد وجد الوطنيون البلاد تلقاء موقف تمنحن فيه الكرامة
الوطنية والعزة القومية، ورأوا الظروف تعود من جديد فتظهر
للخديو أن لا سبيل له إلا سبيل الوطنيين لأنه باحرفه عن هذه
السبيل إنما يطعن البلاد طمعة بجلاء في صميم قوميتها

ولقد فرح المستعمرون، لا ريب، أن تتمتع المشكلة على هذا
النحو، وزاد فرحهم أنها من صنع أيديهم، لذلك كانوا لا يألون
جهداً في العمل على تناقضها بكل ما وسعهم من مكر وخبت،
وراحت صحفهم تريد نار الخلاف اشتعالاً، لا تتورع ولا تتوانى
ومن ورأها رجال السياسة ورجال المال يصورون مصر في أشنع
حالات الفوضى والاضطراب، فلقد سيطر رجال العسكرية وسيطر
زعيمهم عرابي على كل شيء حتى ما يقف في طريقه حائل من قانون
أو التزامات حتمها الديون والظروف على مصر

وكان الخديو في الواقع تلقاء آخر فرصة يستطيع أن ينقذ بها
مصر مما كان يبيت لها، ولكنه أنى نفسه سلب الإرادة أمام
إرادة الإنجليز، بل لعله فرح أن يلطم وزارة البارودي لطمه
بتخلص بها منها ويتخلص بذلك من عرابي الذي بات يغار به
أشد الغيرة حتى ما يطبق أن يسمع اسمه ... ولت توفيقاً تحرك

لم تطل حيرة توفيق فإنه أثر جانب ماليت وخطا بذلك خطوة
أخرى من خطواته التي كانت تعجل سير الحوادث أبداً نحو النجاة
التي رسمها الإنجليز والتي كان الوصول إليها معناه التهام مصر
وازدراء تلك اللقمة التي طالما امتت إنجلترا نفسها بازديادها
ولمنا تذكر من مواقف توفيق السالفة ما كان يدفع به
الحرايش في طريق العنف والثورة دفماً، فهو الذي أدى إلى انضمام
الحزبين العسكري والوطني وتضامهما يوم تنكر للدستور وأخرج
شريفاً من الوزارة وهو الذي نفع على عاتقه قبل غير مسئولية مظاهرة
عابدين ثم هو الذي قبل للذكرة المشتركة فأحبط أعمال شريف
المرّة الثانية وصدم الوطنيين صدمة لم تدع لهم بعد رجاء فيه
وليس بمجيب أن تكون خطى توفيق كلها مفضية إلى
الاقتراب من الكارثة فإما كان يعمل بوحى من الإنجليز وهؤلاء

صدورهم ، أو ليكسب من الأعوان والأصدقاء من يكونون له في الشدة قوة وسنداً

ولعل البارودي كما نفهم من المسألة المصرية يومئذ في جملتها ، كان يكره تدخل السلطان العثماني كما يكره تدخل إنجلترا وفرنسا ؛ ولم يك ذلك عن حب في استقلال مصر ورغبة في سيادتها ، وإنما كانت لهذا الرجل أطباع جلية الخطر . فكان يتطلع بصره إلى عرش مصر ، وكانت توسوس إليه نفسه أنه بهذا المركز جدير فني عروفه دماء الحاكين منذ القدم . فهو كما يزعم من سلالة الأشراف (بارسباي) ، وعلى ذلك ، فقد كان جده من زمن بعيد على ذلك العرش الذي تنزع اليوم إليه نفسه ، والذي يجتشي أن تشابع تركيا الأمير عبد الحلیم فيتربع فوقه إذا أخل من الجالس عليه

وكانت النتيجة المباشرة لهذا التصريح استحكام الأزمة بين الوزارة والخديو . فلقد رأى توفيق أنه أصبح في الواقع وليس له من الأمر شيء . فإذا كان البارودي يقف هذا الموقف في وجه السلطان نفسه، فكيف به إذا وقف منه هو ؟ وهذا هو المعنى الذي كان لا يفتأ ماليت وأعوانه يوحونه إلى الخديو في تلك الأزمة العصية ولو أن الوزارة أصرت يومئذ على موقف السناد والصرامة لملت قسماً كبيراً من المسؤولية عن تمقيد الأمور وتخرجها ، ولكنها ما لبثت أن خطت خطوة حميدة حقاً تنطوي على كثير من الكياسة وبعد النظر ، فإنها تقدمت إلى الخديو تقترح أن يخفف هو الحكم من تلقاء نفسه دون الرجوع إلى تركيا أو غيرها ، والوزارة ترضى في هذه المسألة أن يبقى المحكوم عليهم من مصر إلى أي جهة من الجهات دون أن تمس رتبهم أو ألقابهم وإنما تستبمد أسماؤهم من سجلات الجيش المصري

وهذا المقترح لا ريب دليل صادق على حسن نية الوزارة ورغبتها في أن تنتهي تلك المسألة وتنجو البلاد من لؤم الأعداء ، وهي فيما تقدمت به متساهلة أكبر التساهل ، فإدام المجلس العسكري قد حكم بإدانة هؤلاء فأبمادهم من البلاد يقتضى حتماً إبعادهم من الجيش . . ولكن الخديو وأسفاه قد تنمر اليوم للوزارة وتنكر ، فرفض أن يجيبها إلى هذا المقترح

وكان ماليت من ورائه لا ينفك يوسوس له ويزين له فصل السوء ؛ وكان جزائفل قد أنكر من ماليت ما أشار به على الخديو من دعوة تركيا إلى التدخل ، فكتب إليه أن يسبر على وفاق

من تلقاء نفسه، إذا لمكان الخطب وخفت وطأة البلوى على النفوس فقد كان يمكن أن يقال يومئذ إنه ارتأى رأياً ، وإنه ينتوى الخير أو ينتوى الشر حسب ما يرى ، ولكنه وأسفاه كان يقوى على الوطنيين بضعفه فلم يك يريد شيئاً وإنما كان يراد له كل ما يأخذ أو يدع من أمر

وبذا لماليت فأوعز إلى الخديو أن يتخلص من المأزق بمرض الأمر على السلطان ، وحجته أن عثمان رفق يحمل لقب الفريق ، فلا يجوز لأحد غير السلطان أن يتزع منه هذا اللقب . وسرعان ما فصل توفيق كما أشار به ماليت فزاد الأمور ارتباكاً وتمقيداً ولقد أخطأ ماليت خطأ كبيراً فيما أشار به ، فإنه جر بذلك تركيا إلى اللخول في ذلك النضال، الأمر الذي كانت تحذره الدولتان أعظم الخذر وإن كانت إحداهما تخفيه ، بينما الأخرى لا تتحرج من أن تملته في كل مناسبة وتبديه .

أما الوطنيون فقد غضبوا لذلك أشد الغضب ، ورأوا فيه ضرباً جديداً من لؤم ماليت ، فأجمعوا أن يمنعوا تدخل تركيا مهما كلفهم ذلك من وجوه الصعاب والمشاق . وبلغ الغضب برئيس الوزراء أن يعلن في عزم مصمم « أنه إذا أرسل الباب العالي أمراً بنقض حكم المجلس العسكري على الجراكسة السجناء ، فإننا لن نطيع هذا الأمر ، وإذا أرسل الباب العالي من قبله مندوبين ، فسوف لا نسمع لهم أن يهبطوا مصر ، وسوف نردم بالقوة إذا لزم الأمر^(١) »

وهذه لا ريب ثورة غضب من البارودي ندمها من أخطائه . فلقد أفضى بهذا التصريح إلى ماليت ، وهذا أرسله إلى حكومته وإنه لشديد الاقتباط به إذ يسوقه دليلاً على أن الأمور قد بلغت غاية التخرج ؛ ثم إنه يسوقه من الجهة الأخرى دليلاً على صحة ما ذكره مراراً وهو تسلط زعماء الجيش واستهتارهم بكل سلطة . ولم ينبج عرابي من حملات الكائدين له وحمل مسؤولية هذا التصريح كأنما كان هو قائله ، وأرجف المرجفون أن البارودي إنما يعمل بوحى من عرابي الذي يعتبر الحاكم الحقيقي للبلاد !

الحق أن البارودي قد أساء إلى القضية إساءة كبيرة بهذا التصريح . فهو فضلاً عما ذكرنا ، إنما يتحدى السلطان في ذلك الوقت المصيب فيضيف إلى أعدائه عدواً جديداً، وإن الذي يحيط به الأعداء من كل جانب لجدير به أن يحتال ليستل المخاض من

الحكم بتفويض التأميرين إلى خارج البلاد مع عدم استبعاد أسمائهم من شجالات الجيش ا

وتلقت الوزارة اللطمة وتلقها معها البلاد، وآلم عمراى وضباط الجيش من الوطنيين هذا الترفق بالتأميرين وهم الذين كانوا على وشك أن يفقدوا رؤوسهم بالأمس أو ينفخوا إلى أقصى السودان لأنهم شكوا من سوء ما يصنع بهم رفقى ...

وأعلنت الوزارة على لسان رئيسها أن لا بد من قرار يلنى هذا القرار حتى تمنح تلك الإهانة التي وجهت إليها وإلى البلاد في شخصها، ولكن ماليت حذر الخديو أن يجيب وزراءه إلى ما طلبوا؛ ويستطيع القارى أن يدرك خطورة هذا الموقف فلقد تأكدت القطيعة بين الخديو ووزرائه واندمت الصلة وتفانم البلاد

وصل كل من الطرفين إلى الموقف الذى يفسر به كل عمل حسب ما يجرى في أطواء النفوس، ففي كل حركة رنية وفي كل بادرة إهانة، وكل نية لن تكون إلا نية سوء، وكل جنوح إلى السلم لن يؤخذ إلا على أنه ضرب من الهزيمة والتسليم، وكل كلمة نائية أو شديدة لن تفهم إلا على أنها ضرب من التحدى براد به إعانت القلوب وإحراج الصدور ...

وفي هذا الموقف الخطير راح السير إدوارد ماليت يبغنى ثمار عرشه وإنه ليطنر من الفرح كما يطنر الشيطان. كتب إلى جرانفل في اليوم الثامن عشر من شهر مايو سنة ١٨٨٢ أى بعد قرار الخديو بتسمة أيام يقول « لقد انقطعت العلاقة بين الخديو ووزرائه ووصل الموقف إلى أقصى الخطورة »

وتقدمت الوزارة لترد على الخديو نخطت خطوة جريئة بالغة الجراءة، فدعت مجلس النواب دون الرجوع إلى الخديو لتمرير عليه الأمر، فازدادت الأمور حرجاً على حرج، فلقد عد أعداء البلاد هذا العمل من الوزارة بمثابة خروج على الحاكم الشرعى لا يقل في مغزاه عن خلمه من عرشه، ونسوا أو تناسوا أن الخديو ياتباع مشورتهم هو الذى دفع امرار حتى أوقمها في مأزق ضيق بئيس لم يبق أمامها إلا أن تقر الخديو على خروجه على الدستور ومشايسته أعداء البلاد أو تستقيل، وفي كلا الأمرين تقرير منها في حقوق البلاد فضلاً عن كرامة رجالها

وانطلقت الشائعات من هنا ومن هناك، فالبارودى يريد أن يئب إلى العرش والجيش على أهبة لأن يتحرك إلى

مع ممثل فرنسا، وفي هذا تلبس إلى ما كان في سياسته من خطأ، وكان ممثل فرنسا يسير بوحى من فرنسيه، ولكن ماليت قد عثر عليه أن يتراجع بعد هذه الخطوات فينقض ما نسجه بيده من غزل، فانظر إليه كيف يخنع النقب على صورة قل أن يوجد مثيل لها في سجل السياسة العام فيكتب إلى جرانفل قائلاً: « إسبحوا لى أن ألاحظ أنه عند النظر في الخطة التي يجب أن يسلكها الخديو بإزاء حكم المجلس العسكري يجب أن نلقى نظرة عامة على الحالة كلها، وأن نذكر أن الوزارة الحاضرة تسمى لتضييق نطاق الحماية الإنجليزية الفرنسية، وأن نفوذنا أخذ كل يوم في النقصان وقد يستحيل علينا أن نستعيد سلطتنا الملياً حتى تخضد شوكة الحكم العسكري الذى يروح انظر تحت الآن . وفي اعتقادى أنه لا بد من حدوث ارتباكات شديدة قبل الوصول إلى حل مرض للسألة المصرية، وأن الحكمة تقضى باستعجال هذه الارتباكات لا بتأجيلها (١) »

وأى كلام يمكن أن نلق به على هذا الذى يقول ماليت وعلى الأخص تلك الحكمة التي يشير إليها؟ أمكذا تطفى المطامع على المقول والقلوب حتى لتجمل من الحكمة استعجال الارتباكات ولكن خرافة الدئب والحلم لن تزال أبداً الأساس الذى يقوم عليه المنطق في كل ما يجرى من كلام بين الضميف والقوى في هذا الوجود وأى دليل أبلغ من هذا الدليل على صحة ما ذكرناه ويذكره كل منصف عن السياسة الإنجليزية تجاه مصر منذ كان لها في هذا الوادى أطباع؟ ألا إنا لنقرر في غير تردد أن هذه السياسة اللثيمة كانت خليقة بأن تقابل من جانب الوطنيين بكل مقاومة، بل إنها سياسة كان يفتر في مقاومتها يومئذ كل عنف ... ولكن بعض الناس لا يزالون يأخذون على عمراى وحزبه تشددهم وعدم معانستهم خصومهم ويمدون حسناتهم هذه من السيئات التي لا تتغفر ولا تنسى

ورأى جرانفل أن يشايح فرنسيه في هذه المسألة وكان يرى فرنسيه أن يخفف توفيق الحكم كما ترى الوزارة فتنتهى هذه الأزمة؛ ولكن كيف يدع ماليت الفرصة تمر وهي من صنع يديه؟ وكيف يطبق أن تخرج الوزارة من الأزمة ظافرة فيكون ظفرها في الواقع هزعة له؟ لذلك ما زال بتوفيق حتى وقع على أوراق

(١) للسألة المصرية تعريب الأستاذين جبران والبادى